استهداف مستمر...

أثر العدوان الإسرائيلي في تدمير مكونات البيئة في قطاع غزة

10 - 21 مايو 2021

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

استهداف مستمر...

أثر العدوان الإسرائيلي في تدمير مكونات البيئة في قطاع غزة

(عدوان مايو 2021)

مقدمة:

في الوقت الذي تتضافر فيه الجهود الدولية من أجل الحفاظ على البيئة ومكوناتها، والحد من تدهور النظم البيئية، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، استهداف مكونات البيئة في الأراضي الفلسطينية وخلق واقع بيئي يهدد الحياة، من خلال هجماتها العسكرية وسياساتها المباشرة وغير المباشرة؛ ويظهر ذلك جلياً في العدوان الأخير الذي شنّته على قطاع غزة لمدة (11) يوماً.

وتشكل ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي تحدياً أساسياً للنظام البيئي، وتتسبب في استنزاف وتدهور البيئة وجعلها تحت ضغط شديد ودائم، خاصة في ظل استمرار الانتهاكات الجسيمة والهجمات الحربية على قطاع غزة، علاوة على الممارسات اليومية مثل التوغلات البرية في الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل، وإطلاق الذخيرة الحية على الصيادين ومعداتهم، ومواصلة عمليات رش المبيدات الكيميائية تجاه المزروعات والأراضي الزراعية، وترافق كل ذلك مع استمرار فرض الحصار الإسرائيلي للعام (14) على التوالي، والذي كان له تداعيات سلبية على كافة أوجه الحياة، خاصة أنه أسهم في إضعاف قدرة مقدمي الخدمات – مثل البلديات – على أداء دورها في الحفاظ على البيئة وحمايتها.

خلفية عامة حول البيئة في قطاع غزة

تبلغ المساحة الإجمالية لقطاع غزة حوالي 365 كم مربع، ويبلغ طوله حوالي 41 كم، أما عرضه فيتراوح ما بين 5 إلى 15 كم، ويسكن هذه المساحة الضيقة أكثر من 2 مليون فرد، ويعتبر من المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم، ويعاني سكانه منذ 14 عاماً من حصار مشدد تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما فاقم معاناة السكان لا سيما حقهم في بيئة نظيفة وآمنة، وحرم من بناء وتطوير استراتيجيات حقيقية يمكن من خلالها تحسين الواقع البيئي.[1]

[1] مقابلة أجراها باحث المركز محمد الدعالسة مع الدكتور أحمد حلس رئيس المعهد القومي للبيئة والتنمية خلال شهر يوليو 2021.

العمليات العسكرية المتكررة ضد قطاع غزة

تواصلت الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق التي طالت المدنيين وممتلكاتهم والأعيان المدنية خلال العمليات العسكرية المتكررة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، كعدوان (الرصاص المصبوب خلال عامي 2008 – 2009، وعامود السحاب عام 2012، وعملية الجرف الصامد عام 2014)، إذ ارتكبت خلالها مختلف أنواع الانتهاكات التي قد ترقى لمستوى جرائم الحرب، وكان أغلب ضحاياها من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، فضلاً عن حجم الدمار الهائل في الممتلكات والأعيان المدنية، ما يؤكد تحلل قوات الاحتلال من أبسط قواعد القانون الدولي، لا سيما في استهداف المنازل والعمارات والأبراج السكنية وغيرها من الأعيان المدنية كالمنشآت الاقتصادية والمقار الحكومية، وباستخدام قنابل ذات قدرات تدميرية واسعة النطاق في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي، ولاسيما الضرورة الحربية والتناسب والتمييز، كقواعد أساسية واجبة الاحترام في القانون الدولي الإنساني، ولاشك في أن انتهاكها على نحو منظم يشكل جرائم حرب.

لقد تسببت الهجمات الحربية المتكررة في دمار هائل في الممتلكات والأعيان المدنية، ونتج عنه كميات هائلة من الركام والمخلفات الخطرة، بالإضافة الى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطاروشبكات مياه الشرب، والأراضي الزراعية.

وتظهر الإحصائيات أبرز الأضرار التي خلفتها الهجمات المتكررة على قطاع غزة.

العدوان	2021		2014		2012		2008-2009	
حجم الضرر	ضرر كلي	ضرر جزئي	ضرر كلي	ضرر جزئي	ضرر كلي	ضرر جزئي	ضرر كلي	ضرر جزئي
الوحدات السكنية المتضررة	1313	6367	2838	60023	123	2050	2655	8511
الإجمالي	7680		82319		3217		11166	
المنشآت العامة المتضررة	189	682	214	446	18	240	159	453
الإجمالي	871		660		825		612	
المصانع والشركات والورش	25	34	115	116	4	11	99	109
الإجمالي	59		231		15		208	

رش المبيدات الكيميائية:

شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عمليات رش المبيدات الكيميائية من الجو في المناطق القريبة من السياج الشرقي الفاصل شرقي قطاع غزة، منذ عام 2014. إذ تجري عمليات الرش بشكل مفاجئ ودون تحذير أو إنذار مسبق، وتكون في الغالب داخل السياج الشرقي الفاصل، وفي بعض الأحيان تقوم بعمليات الرش داخل أراضي القطاع. ويجدر التأكيد على أن قوات الاحتلال وقبل عمليات الرش تتأكد قوات الاحتلال من أن اتجاه الرياح يكون باتجاه أراضي القطاع غرب السياج الفاصل، وهو ما يشير إلى تعمد إلحاق الضرر في المزروعات وبيئة القطاع وتمتنع عن الرش في

توزيع عمليات الرش حسب التاريخ	
التاريخ	عدد عمليات الرش
2014	1
2015	3
2017	10
2018	7
2020	10
2021	1

حال كان اتجاه الريح معاكساً. كما تحلق الطائرات على ارتفاعات منخفضة، قد تصل لمستوى 20 متراً فوق سطح الأرض، ويصل رذاذ رش المبيدات إلى عمق يتراوح ما بين (700 –1200) متر داخل أراضي قطاع غزة. وتتكرر عمليات الرش خلال فترتين سنوياً (نهاية ديسمبر أو بداية يناير– وشهر أبريل)، وهي بداية زراعة المحاصيل الموسمية، الشتوية والصيفية.

كبدت عمليات الرش المتكررة المزارعين في قطاع غزة خسائر كبيرة، من خلال ما تخلفه عمليات الرش من تدمير للمحاصيل، كما تجعل المزارعين يترددون أو يحجمون عن زراعة أراضيهم الكائنة في تلك المناطق، نظراً لخطورة المنطقة، واحتمال تلف محاصيلهم في حالة وصول مواد الرش الجوي إليها.

كما تلحق عمليات الرش أضراراً بيئية وصحية تشكل خطراً على الحق في الحياة، فقد كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 2016 " أن المواد المستخدمة في الرش الجوي هي: "جليفوسات، "أوكسيجال"، و"ديوريكس". وتصنّف إحدى هذه المواد على الأقل على أنها من المواد المسرطنة. حيث صنّفت وكالة أبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية في العام 2015، مادة الجليفوسات بأنها مسرطنة، وقد تسبب هذه المادة تشوهات خلقية للمواليد، لذا حرّمَ استخدام بعض هذه المركبات في عدد من دول العالم.[2]

وتشير عمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها المركز، إلى أن قوات الاحتلال نفذت 33 عملية رش منذ عام 2014. وأن الأضرار الناتجة عن عمليات الرش طالت (8292.017) متراً مربعاً من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، خلال الفترة من 2014 – 2021.

فتح الحواجز المائية

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء المنظم على المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتعرض مخزون المياه لعملية استنزاف خطيرة، في ظل سيطرتها على مصادر المياه، وهجماتها المتكررة على الآبار والخزانات وبرك المياه وخطوط التغذية الرئيسة وشبكات الري. بالإضافة إلى حفرها العديد من الآبار على طول السياج الفاصل بينها وبين قطاع غزة لمنع أو تقليص كميات المياه المنسابة طبيعياً إلى الخزان الجوفي، وإقامتها حواجز وأحواض تجميع مياه الأمطار لمنع الانسياب الطبيعي للمياه السطحية المُنسابة عبر الأودية خاصة في مجرى وادي غزة وبيت حانون.

توزيع عمليات فتح السدود حسب التاريخ		
العام	عدد عمليات فتح السدود	الأضرار المباشرة (المساحة المتضررة م^2)
2020	7	197430
2021	2	870000

وفي سياق عدم اكتراث قوات الاحتلال الإسرائيلي بالسكان المدنيين وممتلكاتهم وبالأضرار التي تلحق بالبيئة في قطاع غزة تكررت عمليات الفتح المفاجئ للحواجز المائية عندما يهدد تجمع المياه بانهيار الحواجز والأحواض التي تقيمها بالقرب من السياج الفاصل لتندفع كميات هائلة من المياه، وذلك بشكل مفاجئ ودون إعلان أو تحذير مسبق بالرغم من علمها المسبق بالآثار الكارثية التي ستنجم عن اندفاع المياه المفاجئ وبكميات كبيرة، والتي تؤدي بالعادة إلى إغراق المزروعات الفلسطينية وتدمير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء في تلك المناطق، وتردم آبار المياه، وتساعد على تغلغل المواد الكيماوية الزراعية إلى

[2] بيان منشور مؤسسات حقوق الإنسان "مركز الميزان"، "چيشاه – مسلك"، "عدالة" يطالبون بالتوقف عن عمليات الرش والكف عن تعريض حياة وممتلكات المواطنين والبيئة الطبيعية في غزة للخطر. https://www.mezan.org/post/29804

باطن الأرض، وتجدر الإشارة إلى أن أضرار شبيهة سبق وأن حدثت أكثر من مرة على مدار السنوات السابقة، ودمرت مئات الدونمات من الأراضي المزروعة ومزارع الدجاج والأبقار والبيوت الريفية.

استهداف مكونات البيئة خلال الهجمات الحربية على قطاع غزة

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً حربياً واسع النطاق، شرعت فيه مساء الاثنين الموافق 2021/5/10، واستمر لأحد عشر يوماً، تخلله أعمال قتل وتدمير، استهدفت خلاله وبشكل مباشر ومتعمد المدنيين، ودمرت بشكل منظم منازل على رؤوس ساكنيها، واستهدفت الأبراج السكنية، والمنشآت الصناعية والتجارية، والمرافق الحكومية، ومزارع الدواجن والحيوانات، والأراضي الزراعية. كما تعمدت قوات الاحتلال الإضرار بالبيئة باستهداف منظم لمكوناتها، مستخدمة القنابل والصواريخ الهجومية المتطورة وشديدة الانفجار والتدمير، واستهدفت مرافق البنية التحتية، فضلاً عن تدمير طرق وشوارع رئيسة ومقرات البلديات.

خلفت الهجمات آلاف الأطنان من الركام من الباطون واستخدمت خلالها صواريخ وقذائف تحتوي بدورها على مواد وعناصر غير معروفة، تلحق ضرراً في مكونات البيئية لقطاع غزة. كما كان لتواصل تحليق الطائرات الإسرائيلية بمختلف أنواعها في أجواء القطاع (سواء خلال الهجوم أو حتى في أيام الهدوء)، ما رفع من نسبة التلوث الصوتي والضوضاء نتيجة أصوات تحليق الطائرات، وكذلك أصوات الصواريخ والقنابل والانفجارات الضخمة الناجمة عنها، بالإضافة إلى المخاوف بشأن الآثار المحتملة للأسلحة "غير المعروفة" التي استخدمت خلال الهجوم على البيئة في قطاع غزة.

وتشير أعمال الرصد والتوثيق التي باشرها مركز الميزان، إلى أن عدد شهداء الهجمات الحربية بلغ (240) شهيداً، من بينهم (60) طفلاً، و(38) سيدة، كما أصيب (1968) آخرين بجراح مختلفة، من بينهم (630) طفلاً، و(397) سيدة. فيما بلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة بشكل كلي (1313) وحدة سكنية، وعدد الوحدات السكنية المتضررة بشكل جزئي (6367) وحدة سكنية، كما دمرت قوات الاحتلال (7) مساجد بشكل كلي وتعرض (117) مسجد لأضرار جزئية، ودمرت (1) مدرسة واحدة بشكل كلي و(183) مدرسة بشكل جزئي، واستهدفت قوات الاحتلال المنشآت الصناعية والاقتصادية ما أدى إلى تدمير (25) منشأة بشكل كلي و(34) بشكل جزئي. كما ألحقت أضرار بمساحة (4208153) متر مربع من الأراضي الزراعية، ودمرت (24) بئر مياه. وما نتج عن كل ذلك من مخلفات تهدد حياة السكان. نستعرض في الورقة أبرز الانتهاكات التي كان لها أثر مباشر على تدهور مكونات البيئة وفق العناوين التالية:

تراكم النفايات الصلبة والخطرة

تسبب العدوان في إرباك وعرقلة عمل المرافق الخدماتية التابعة للبلديات والمخصصة للحفاظ على البيئة، فيما استهدفت قوات الاحتلال العربات والآليات التابعة لبلدية غزة أثناء عملها على ترحيل النفايات الصلبة وأجبرتها على مغادرة مكان عملها في المكبات، وأصابت أحد موظفي بلدية غزة بعيار ناري مما أجبر المجالس المحلية "البلديات" إلى مراكمة أكوام من النفايات الصلبة في مكبات عشوائية بين السكان خلال فترة العدوان ما أحدث مكرهة صحية وبيئية، إذ تكدس نحو (11040) طن من النفايات خلال 11 يوم من العدوان في مختلف محافظات قطاع غزة[3].

[3] تقرير العدوان الصادر عن سلطة جودة البيئة 2021

وأسفر استهداف المباني والأبراج السكنية والشركات والمنشئات العامة والخاصة أطناناً هائلة من الركام، إذ قدر حجم الركام الذي نتج عن قصف المنازل والمنشئات حوالي 275000 طن في مختلف محافظات قطاع غزة.[4]

استهداف الشركات والمصانع

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هجومها الأخير على قطاع غزة، الشركات والمصانع والورش الصناعية والتي بلغ عددها (59) بين ورشة ومصنع وشركة، الأمر الذي تسبب في انبعاث كميات كبيرة من الغازات والمواد الكيميائية السامة والخطيرة التي تؤثر على البيئة. ومن أبرز الأمثلة على هذا الصعيد استهداف مخازن شركة خضير للمستلزمات الزراعية، التي تتربع على مساحة (6750) متر مربع، والواقعة في منطقة العطاطرة في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، وأسفر الاستهداف عن تدميرها واندلاع النيران في حوالي (259) طن من المبيدات الزراعية، و1758 طن من الأسمدة، و9312 طن من البذور الزراعية وكميات كبيرة من المواد البلاستيكية وغيرها من المواد الزراعية، واستمرت النيران وانبعاث أعمدة الدخان لعدة أيام. وبحسب وزارة الزراعة الفلسطينية فإن الاستهداف تطلب إخلاء المنطقة من السكان والمزارعين خوفاً على حياتهم. وبحسب سلطة المياه وجودة البيئة فقد نتج عن حريق المبيدات وتلفها نشوء كمية ضخمة من النفايات شديدة الخطورة والسمّية، وتلوّث بيئي خطير تصعب إزالته ومعالجة آثاره، لكونها شديدة التعقيد وعالية التكلفة، كما تراكمت أثناء العدوان النفايات الطبية الخطيرة في أماكن تجميعها في المستشفيات وقدرت بحوالي 13 طن[5].

استهداف الأراضي الزراعية

وفي استهداف جلي للبيئة والحياة الزراعية، قصفت قوات الاحتلال الأراضي الزراعية بالصواريخ والقنابل شديدة الانفجار التي تخترق طبقات التربة وتتسبب في حفر عميقة وتلوث التربة بمخلفات هذه الأسلحة، كما أدت إلى اقتلاع وتدمير أشجار وتضرر محاصيل، وكان لذلك أثراً مباشراً على القطاع الزراعي لا سيما مزارع الخضروات والدواجن والمواشي، إذ لم يتمكن المزارعون وأصحاب المزارع من الوصول إليها ورعايتها خاصة في المناطق القريبة من السياج الفاصل، وحسب سلطة جودة البيئة فإن حوالي (350,000) متر مكعب من التربة الزراعية تضررت بفعل العدوان.

عدد قطع الأراضي الزراعية المستهدفة	**669**
المساحة المتضررة م. مربع	**4208153**
عدد المزارع المتضررة (دواجن وحيوانات)	**221**

أثر الهجوم على خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف مرافق أساسية تُسهم في الحفاظ على البيئة من بينها تدمير مضخات مياه الصرف الصحي، وأحدثت أضراراً في محطات المعالجة المركزية المخصصة لمعالجة المياه العادمة، إذ لحقت أضرار بحوالي (17,200) متر من خطوط وشبكات الصرف الصحي في مختلف محافظات قطاع غزة، وتضررت (12) محطة لضخ مياه الصرف الصحي، وتضررت (3) أحواض لتجميع مياه الأمطار بشكل جزئي. ودفعت هذه التطورات الجهات المختصة إلى ضخ مياه الصرف

[4] المرجع السابق
[5] تقرير العدوان الصادر عن سلطة جودة البيئة 2021

الصحي غير المعالجة إلى البحر. كما ألحق القصف تدميراً واسعاً في آبار وشبكات مياه الشرب وخطوط النقل الرئيسية، ما فاقم من أزمة الحصول على كميات كافية ومأمونة من مياه الشرب. وتجدر الإشارة إلى تضرر ما يقارب (186,000) متر من شبكات المياه في مختلف محافظات القطاع سواء الخطوط الرسمية في الطرق، أو خطوط مياه المنازل المدمرة، وتوقفت (5) آبار رئيسية بشكل كامل وتضرر ما يزيد عن (40) بئر بشكل جزئي، كما توقفت (3) محطات تحلية عن العمل إحداها بشكل كامل في محافظة غزة، وجزئياً في محافظتي دير البلح وخان يونس، وأسفر ذلك عن انخفاض إمداد المياه المنزلية بنسبة (30%)، مما دفع الجهات المختصة لتعويض نسبة العجز للمواطنين من خلال آبار قديمة وغير صحية.[6]

وتسبب العدوان في عجز شديد في الطاقة الكهربائية جراء الاستهداف المباشر للمحولات وشبكات توصيل الكهرباء الأرضية والهوائية، الأمر الذي ترافق مع حظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول السولار الصناعي إلى محطة التوليد ما أدى إلى توقف مولدين من أصل ثلاثة كانت تعمل قبل العدوان. كما استهدفت قوات الاحتلال مقرات ومعدات المجالس المحلية (البلديات) التي تشكل خدماتها عنصراً أساسياً لا غنى عنها لحياة السكان، وحال العدوان دون إدارة وتشغيل المرافق الحيوية بشكل طبيعي، ومواصلة التعامل مع القمامة ومياه الصرف الصحي، والحفاظ على الاستقرار البيئي.

جدول يوضح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وقطاع الخدمات خلال العدوان الإسرائيلي في مايو 2021، كما يلي[7]:

الفئة	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح
أضرار خطوط المياه	68كم	28كم	36كم	37كم	17كم
أضرار شبكات الصرف الصحي	27كم	31كم	31كم	10كم	8كم
أضرار خطوط تصريف مياه الأمطار	8كم	7كم	7.5كم	3كم	7.5كم
أضرار الطرق (أسفلت–بلاط انترلوك)	1990002م	3140002م	820002م	1420002م	440002م
آبار المياه المتضررة	5	6	19	10	0
مضخات الصرف الصحي المتضررة	2	4	7	2	0
أحواض تجميع وترشيح مياه الأمطار	2	1	0	2	0
مباني ومرافق البلدية المتضررة	9	6	3	12	8
محطات التحلية المتضررة	0	0	1	1	2
الحدائق العامة والمتنزهات المتضررة	3	1	4	11	1

أثر الهجوم في تلويث مياه البحر وشاطئ قطاع غزة

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المرافق الأساسية التي تُسهم في الحفاظ على البيئة، ما أجبر الجهات المختصة على ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر لترتفع نسبة التلوث وتهدد حياة المواطنين والحياة البحرية، إذ جرى ضخ حوالي (70,000) متر مكعب من المياه العادمة أثناء الهجوم وبعده، وبحسب تقرير لسلطة جودة البيئة أصبح (85%) من شواطئ بحر قطاع غزة ملوثة[8].

أثر الهجوم في تلويث الهواء وارتفاع نسبة الضوضاء

[6] مقابلة أجراها باحث المركز محمد الدعالسة مع م. احمد جبر- وزارة الحكم المحلي خلال شهر ديسمبر 2021
[7] وزارة الحكم المحلي – بيانات غير منشورة 2021.
[8] مقابلة أجراها باحث المركز محمد الدعالسة مع م. احمد جبر- وزارة الحكم المحلي خلال شهر ديسمبر 2021

ألقت قوات الاحتلال آلاف الأطنان من القنابل الصاروخية والموجهة مستخدمة أشكال عدة من وسائل القتل والتدمير التي تمتلكها خلال هجومها على قطاع غزة، وتعمدت وبشكل مركز إلحاق الضرر بالنظام البيئي المنهك والمحاصر، ونتج عن هذا الدمار والقصف اندلاع الحرائق وانتشار الدخان الأسود الكثيف، وانتشر غبار ركام المباني المدمرة على مساحات واسعة حول المباني والمنشئات وفي أجواء القطاع. كما شوهدت ألسنة اللهب من مسافات بعيدة، بل ومن محافظات أخرى إثر استهداف الشركات والمصانع مثل مخازن شركتي السكسك وخضير، وشركة فومكو في محافظتي غزة والشمال، ومخازن شركة حنيف في محافظة رفح، وقد استمر اشتعال هذه المنشئات لساعات طويلة وبعضها لأيام قبل أن يتمكن الدفاع المدني من السيطرة على هذه الحرائق، حيث تعاملت طواقم الدفاع المدني مع (591) حريقاً خلال العدوان، بواقع (54) حريقاً يومياً في مختلف محافظات القطاع. وبسبب نقص الإمكانيات وعدم توفرها لم تتمكن أي جهة فلسطينية من قياس مستوى تلوث الهواء والضوضاء الهائل الناتج عن العمليات العسكرية خلال الهجوم أو بعده، كما أن عمليات إزالة الركام وإعادة الأعمار تواجهها تحديات كبيرة نتيجة نقص المعدات والآليات اللازمة لتفادي الحاق المزيد من الضرر على الهواء والبيئة.[9]

أثر انتهاكات قوات الاحتلال المتواصلة في تدهور مكونات البيئة في قطاع غزة

يأتي الهجوم الإسرائيلي الأخير في ظل استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، واستخدام قوات الاحتلال أسلحة مختلفة ضد السكان وممتلكاتهم بشكلٍ يضرّ بالبيئة، إذ تستهدف بالقصف البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب، والأراضي الزراعية. كما تستخدم أنواعاً مختلفة من الغاز الخانق خلال قمعها للمسيرات السلمية، ما يتسبب في تلويث الهواء ويلحق الضرر في التربة وفي الحياة النباتية والحيوانية وبمياه البحر.

وتواصل تلك القوات استخدام المبيدات الكيماوية الزراعية على نطاق واسع خلال عمليات رش جوي دورية في المناطق الزراعية الحدودية مقيدة الوصول "المحاذية للسياج الفاصل" تحت مبرر القضاء على النباتات البرية لدواعي أمنية. كما تواصل احتجاز مياه الأمطار عبر الحواجز المائية الاصطناعية ومنع انسياب مياه الأمطار الطبيعي للقطاع، ما أدى إلى حدوث تغييرات بيئية طالت النباتات والأشجار الواقعة على ضفاف الوديان وتسببت في هجرة الطيور البرّية.

وتسبب تدمير قوات الاحتلال لمحطة توليد الطاقة الوحيدة في قطاع غزة في العام 2006م في أزمة كبرى، سببت معاناة كبيرة للسكان ودفعتهم إلى استخدام الطاقة البديلة كالمولدات التي تعمل بالمحروقات والتي يرافق تشغيلها انبعاث للغازات والضجيج، أو للبطاريات التي لا يستطيع القطاع التخلص منها وتسبب مكاره صحية، والشموع التي أودت بحياة الكثيرين لا سيما الأطفال، وفي ظل استمرار الأزمة اضطرت البلديات إلى ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه البحر وتلوّثها نتيجة لانقطاع التيار وشحّ الوقود عشرات المرات.

وفي ضوء كل ما سبق، تواصل الأوضاع الإنسانية تدهورها المتسارع في قطاع غزة، مع استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وعدم القدرة على تجاوز حالة الانقسام، ما يلقي بظلاله على مستوى الخدمات الأساسية، ويفاقم من مشكلات الفقر والبطالة، والصحة والبيئة، ويهدد أوجه الحياة كافة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يستنكر استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمكونات البيئة الفلسطينية، واستمرار وتصاعد انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي في تعاملها مع السكان المدنيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنه يجدد دعوته للمجتمع الدولي بضرورة التحرك للتحقيق في انتهاكات قوات الاحتلال للبيئة بمكوناتها المختلفة في الأرض

[9] المرجع السابق

الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للسكان والبيئة، والعمل الجاد على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي ينتهك جملة حقوق الإنسان. ويعيد مركز الميزان التأكيد على ضرورة إنهاء الحصانة لأن غياب المسائلة شجع سلطات الاحتلال على تصعيد انتهاكاتها بحق السكان المدنيين والممتلكات والأعيان المدنية العامة والخاصة.

مطالبات

وبناء عليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

- المجتمع الدولي بضرورة التحرك من أجل حماية المدنيين وممتلكاتهم وخاصة الموارد والمرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتحمل مسئوليتها بضمان تحسن خدمات الكهرباء والسماح بمرور المواد اللازمة لصيانة وتطوير مرافق المياه والصرف الصحي.
- يدعو المجتمع الدولي والمانحين إلى تخصيص الأموال اللازمة لدعم البلديات ومصلحة بلديات الساحل كي تتمكن من تنفيذ أنشطتها الضرورية والحيوية، المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ومشاريع البنية التحتية، وتحقيق رسالتها في الحفاظ على البيئة.
- إرسال بعثة من الخبراء والمختصين الدوليين من أجل معرفة وتحليل بقايا الأسلحة والصواريخ والقنابل التي استخدمت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، ومعرفة آثارها على صحة الإنسان وعلى مكونات البيئة خاصة التربة والمياه.
- الإسراع في تخصص الأموال اللازمة لإعادة بناء ما دمره الاحتلال وتطوير مرافق المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وتخصيص المبالغ اللازمة لتحسين واقع البيئة، وإعطاء الأولوية في عملية الإعمار والإصلاح للمرافق الحيوية بما فيها شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
- الإسراع في تشكيل لجنة التحقيق التي قررها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما يكفل إنهاء حالة الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي ومن أمروا بارتكاب انتهاكات قد ترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول،

ص.ب : 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+ :

مكتب رفـــح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

لتقديم الشكاوى والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الالكتروني واختيار أيقونة الشكاوى والاقتراحات

www.mezan.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان ©

2020